

## لبنان بعد الانسحاب

**26 نيسان 2005، يوم مفصلي في تاريخ لبنان الحديث. ففي هذا اليوم تمّ جلاء القوات السورية ومخابراتها عن كامل الاراضي اللبنانية بعد ثلاثة عقود من استباحتها لبنان.**

لبنان اليوم في آخر مراحل التخلّص من هيمنة النظام السوري على مقاليد الحكم في لبنان. ان علاقة التبعية والتي كُرسّت بعد الطائف بوضع لبنان تحت الادارة السورية المباشرة لم تخدم الشعبين وانما خدمت النظام السوري أولاً ثم النظام اللبناني ثانياً وحولته الى نظام امني وغير شعبي ومعزز للطائفية باسوأ اشكالها. الانسحاب السوري من لبنان ينهي مرحلة ليؤسس لآخرى بعيدة عن نزعة العسكرة وسيطرة الأجهزة الأمنية، بما يتيح للعبة الديمقراطية فرصة تشكيل توازنات سياسية لبنانية جديدة بلا وصاية خارجية تضبط ايقاعها. ومتى تحقق ذلك فمن شأنه انتاج حكم قادر على بلورة صيغة جديدة في العلاقة اللبنانية-السورية، صيغة تؤسس لعلاقة الند بالند بين بلدين جارين مستقلين. الا ان بلوغ مستوى العلاقة السورية بين البلدين محكوم بتوفر الشروط التالية:

**أولاً:** التزام النظام السوري بعدم التدخّل مجدداً بالشؤون اللبنانية الداخلية، وتأطير العلاقة بين البلدين بشكل التمثيل الدبلوماسي المتعارف عليه دولياً، اي فتح سفارة للدولة السورية في لبنان واخرى للبنان في سوريا لتوليان تنظيم العلاقات الدبلوماسية بما يحفظ سيادة البلدين.

**ثانياً:** ابراز سوريا للوثائق الرسمية التي تُثبت لبنانية مزارع شبعا وارسالها لهيئة الامم المتحدة لينسحب عليها قرار مجلس الامن 425، والكف عن المتاجرة بلبنان كورقة تفاوضية مع اسرائيل وكساحة مواجهة لتحرير الجولان دون اهراق دم جندي سوري واحد. ولبنان الذي قدم كوكبة من الشهداء لتحرير الوطن لن يدخل في سلام منفرد مع العدو، وهو الاحرص على العروبة ممن يدخل في "مصافحات عرضية" مع موشيه كاتساف.

**ثالثاً:** متابعة جدية لموضوع المخطوفين والمعتقلين في السجون السورية تتمثل باعتراف النظام السوري بوجود لبنانيين في السجون السورية وإخلاء سبيلهم او تسليمهم للسلطات اللبنانية.

**رابعاً:** اعادة النظر باتفاقيات التعاون المبرمة بين البلدين ومناقشة أمور الشراكة على كل المستويات وتحديد سقف دستوري وحقوقى يردع المستفيدين من الوضع الحالي ويهيئ لمرحلة تمنح كلا الطرفين الكم المتساوي من الحقوق والمسؤوليات. إن المشاكل الاقتصادية الناجمة عن هذه العلاقة تكمن في الفروقات الموجودة بين البلدين على شتى الأصعدة. ان تصحيح العلاقات يتوجب مراجعة كل الإتفاقيات الاقتصادية واتفاقيات التعاون بين البلدين. فسوريا قد غلّبت حتى اللحظة مصالح إنتفاعها السياسي والإقتصادي في لبنان، وعملت على إيجاد آليات سيطرة محكمة على مرافقه.

لقد انتهى زمن الانظمة البوليسية التي اعاثت فساداً باسم العروبة وأدّت في نهاية المطاف الى انسحاب الجيش السوري ذليلاً تحت مطرقة القرار 1559. في حين ان احترام الطائف كان ليوفر الكثير من المأسي. ولبنان الذي استرجع سيادته ليس "بخاصرة رخوة" لسوريا كما حاول النظام البعثي تصويره، بل هو ضمانه للاستقرار في المنطقة.

**"بلا حدود"**

[www.NOFRONTIERS.8k.com](http://www.NOFRONTIERS.8k.com)

